

Distr.: General
6 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦/٦٧ وقرار مجلس الأمن ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم تقريراً عن التطورات في أفغانستان كل ثلاثة أشهر.
- ٢ - ويتضمن هذا التقرير آخر المستجدات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الهامة المبذولة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقرير السابـق المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/67/889-S/2013/350). ويتضمن التقرير أيضاً موجزاً للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية ذات الصلة بأفغانستان.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - التطورات ذات الصلة

ألف - التطورات السياسية

٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زحماً إيجابياً كبيراً في إطار التحضير لانتخابات عام ٢٠١٤، حتى وإن كانت الخطوات نحو عملية السلام قد واجهت صعوبات. وقام نائبي، يان إلياسون، بزيارة كابل وقندهار في الفترة بين ٢٨ حزيران/يونيه و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، حيث تشاور مع الحكومة والجهات السياسية صاحبة المصلحة والمجتمع المدني، بما في ذلك الناشطون في مجال حقوق المرأة. وفي ٣ تموز/يوليه، أي بعد عام واحد من الاتفاق على إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة (انظر A/66/867-S/2012/532، المرفق الثاني)، ضم اجتماع لكبار المسؤولين في كابل ممثلين عن المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان من أجل تقييم حالة الالتزامات وزيادة تركيز الجهود الرامية إلى المضي قدماً. ولا يزال الوضع يتسم بالغموض لأن العمليات الانتقالية لن تتحقق بالكامل قبل العام المقبل، ولكن الجهود جارية على النحو المقرر بشكل عام.

٤ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، أعلن ممثلون عن حركة طالبان ووزارة خارجية قطر عن افتتاح المكتب السياسي لإمارة أفغانستان الإسلامية في الدوحة. وذكر بيان صحفي لحركة طالبان أن المكتب سوف "يدعم التوصل إلى حل سياسي" لمستقبل أفغانستان وأن الحركة لن تسمح بأن "تشكل الأراضي الأفغانية تهديداً لأمن البلدان الأخرى". ومع ذلك، فإن استخدام حركة طالبان اسم النظام السابق ورموزه خلال الاحتفال أثار رد فعل سلبياً قوياً من جانب حكومة أفغانستان والمجتمع الأوسع نطاقاً. وتصر الحكومة منذ وقت طويل على أن يكون أي مكتب بمثابة عنوان للممثلين المفوضين عن حركة طالبان من أجل التفاوض مع المجلس الأعلى للسلام وألا يشكل ضمناً لحكومة في المنفى أو يضفي الشرعية عليها. وثار المزيد من القلق إزاء تأكيد بيان حركة طالبان على إقامة علاقات مع بلدان ثالثة ومنظمات دولية، مع الإشارة إلى إجراء حوار مع السلطات الأفغانية، ولكن في موعد لاحق غير محدد. وفي ١٩ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة أن الحوار سيؤجل ريثما تتوفر ضمانات بأن العملية سيقودها الأفغان بالكامل. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أبلغ مجلس الأمن الوطني بأن المسؤولين في الدوحة قد أزالوا اللافتة والعلم المعارض عليهما. وأعلنت حركة طالبان في وقت لاحق أن المكتب سيغلق بشكل مؤقت. ولا يزال مستقبل المكتب غير مؤكد، حيث ذكر المتحدث رسمي باسم وزارة خارجية أفغانستان، في ١٢ آب/أغسطس، أن الحكومة على استعداد لإقامة حوار مع ممثلي حركة طالبان في أي من المملكة العربية السعودية أو تركيا.

٥ - وأبلغت الأمانة المشتركة للبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج بأن ٧ ٢٢٠ متمردا سابقاً كانوا قد انضموا إلى البرنامج في ٢٤ آب/أغسطس، وبأن الوزارات التنفيذية قد انتهت من تنفيذ ١٦٠ مشروعا وتوفير ١٦٤ منحة صغيرة أو أنها بصدد القيام بذلك. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من جهتها، دعم حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام. وفي الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، أجرت مجموعات تركيز ١٠٠ مناقشة من أصل ما مجموعه ٢٠٠ مناقشة مقررّة في جميع أنحاء البلد، شارك فيها ١ ٧٣٣ أفغانيا، بمن فيهم ٤٢٩ امرأة. وتهدف المرحلة الثانية من المبادرة إلى وضع خرائط طريق للسلام في المقاطعات، استنادا إلى توصيات المشاركين. وسلط الضوء على ترسخ الإفلات من العقاب وتفشي الفساد وانتشار سوء استعمال السلطة والبطالة، وفي بعض الحالات الافتقار إلى التنمية النصفية، بوصفها الأسباب الكامنة وراء الاستياء والتمرد. وأعرب عن شواغل إزاء البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج وما ارتؤي أنه افتقار للفحص والمساءلة.

٦ - وعلق الرئيس حامد قرضاي مفاوضات رفيعة المستوى بشأن الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية رداً على أحداث الدوحة في ١٩ حزيران/يونيه. واعترض على القرار عدد من أصحاب المصلحة السياسيين الأفغان، بمن فيهم زعماء البرلمان والمعارضة، بحجة أنه قد يؤدي إلى انسحاب المجتمع الدولي تماما في هذا المنعطف الحاسم. وفي ١٤ تموز/يوليه، أكد المتحدث باسم الرئيس على خطط لعقد جمعية وطنية (حركة) للتشاور بشأن الاتفاق. وقد رفض مجلس التعاون للأحزاب والائتلافات السياسية الأفغانية عقد مثل هذه الجمعية في حال زعم أنها ذات سلطة قانونية، معتبرا ذلك أمرا غير دستوري ومثيرا للخلاف من الناحية السياسية. وأعرب عن القلق من إمكانية استخدام التجمع لأغراض أخرى، بما في ذلك السعي إلى تأجيل انتخابات عام ٢٠١٤ أو تغيير الدستور. وفي ٢٢ تموز/يوليه، حث رئيس هيئة الأركان المشتركة في الولايات المتحدة، الجنرال مارتن ديمبسي، أثناء زيارة كابل، على وضع الصيغة النهائية للاتفاق المتعثر بحلول تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢١ آب/أغسطس، جرى اختيار مستشار الأمن القومي ورئيس لجنة الانتقال الأمني إلى جانب وزير الخارجية في أفغانستان لقيادة مرحلة جديدة من العمل الاستراتيجي بشأن هذه المسألة. وفي ٢٤ آب/أغسطس، ذكر الرئيس قرضاي أنه في حال تعذر على الحكومة الحالية التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة، فإن الولايات المتحدة ستفاوض مع الحكومة المقبلة.

٧ - واتفق على تشريعات رئيسية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات عام ٢٠١٤. وأقر الرئيس قرضاي القانون المتعلق بميكمل وواجبات اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المتصلة بالانتخابات ("القانون

الهيكلية) وقانون الانتخابات في ١٧ و ٢٠ تموز/يوليه، على التوالي، بعد أن سنتهما الجمعية الوطنية مباشرة. وأبقى القانونان الجديدان على اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المتصلة بالانتخابات، وجعلها هيئة دائمة للفصل في المنازعات الانتخابية. كما تم الإبقاء على نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل، مع اعتبار جميع مرشحي الهيئات التمثيلية أفراداً في منافسات المقاطعات المتعددة الأعضاء. وعقب مناقشات حامية، أُبقي على حصة المقاعد العشرة لجماعة الكوتشي الرُّحل على الرغم من أنه ستكون هناك الآن سبع مناطق إقليمية بدلا من دائرة انتخابية وطنية. وخفض عدد المقاعد المخصصة للممثلات المنتخبات حيث أصبحت حصتهن في مجالس المقاطعات ٢٠ في المائة بعد أن كانت ٢٥ في المائة.

٨ - ونُفذت على وجه السرعة العملية التشاورية لتعيين أعضاء هيئتي إدارة الانتخابات المنصوص عليهما في القانون الهيكلي الجديد. وفي ٢٨ تموز/يوليه، قدمت لجنة الاختيار، التي تتألف من رئيسي مجلسي الجمعية الوطنية ورئيسي اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، جنبا إلى جنب مع رئيس القضاة، إلى الرئيس قائمة تصفية من ٢٧ مرشحا اختيروا من بين أكثر من ٢٠٠ من مقدمي الطلبات. ومما يؤسف له أن منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالانتخابات فشلت في التوصل إلى اتفاق ولم يكن لها ممثل رسمي في عملية الاختيار بالنسبة للجنة الانتخابية المستقلة، على النحو الذي يقتضيه القانون الجديد. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أعلن الرئيس عن اختياره النهائي لتسعة أشخاص أدوا اليمين في اليوم التالي. ويمثل الأعضاء الجدد على نطاق واسع التنوع الإقليمي والعرقي في أفغانستان؛ وكانت من بين المختارين التسعة ثلاثة نساء، وكان اثنان من الرجال قد عملا كعضوين من قبل. وفي ٣ آب/أغسطس، انتخب المعينون الجدد أحمد يوسف نورستاني، وهو محافظ سابق لهرات، رئيسا، وفي ٥ آب/أغسطس، أيد الرئيس إعادة تعيين كبير موظفي شؤون الانتخابات. وفي ٢٤ آب/أغسطس، بدأت عملية الاختيار بالنسبة للجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المتصلة بالانتخابات.

٩ - وقد بدأت الأعمال التحضيرية التقنية للانتخابات على النحو المقرر. وفي ٢٧ تموز/يوليه، بدأت المرحلة الثانية من عملية استكمال تسجيل الناخبين على مستوى المناطق. وفي ٢١ آب/أغسطس، كان قد تم إصدار بطاقات جديدة فقط لأجل ٧٧٥ ٤٣٥ ناخباً من المؤهلين الجدد أو العائدين، منهم ٩٢٤ ٩٦ امرأة. ولم تسجل حوادث أمنية هامة تتصل مباشرة بالعملية حتى الآن، ولكن تعذر الوصول إلى أربع مناطق لأسباب أمنية، في حين أن مراكز موجودة في خمس مناطق أخرى لم تفتح أبوابها حتى الآن بسبب مسائل ذات صلة باللوجستيات وملاك الموظفين. وعلق إصدار بطاقات الهوية الوطنية

الإلكترونية، التي يمكن أن تستخدم أيضا كشكل من أشكال التحقق من هوية الناخبين، ريثما يتم إقرار القانون المتعلق بالتسجيل وسجلات السكان. وفي ٣١ تموز/يوليه، وافقت اللجنة على الخطة التشغيلية لانتخابات عام ٢٠١٤؛ وفي ٢٧ آب/أغسطس، أيدت مشروع الأمم المتحدة لدعم الانتخابات (ELECT II) (تعزيز القدرة القانونية والانتخابية من أجل الغد، المرحلة الثانية) ولا تزال المفاوضات جارية بين اللجنة ووزارة المالية لكفالة توفير نسبة أكبر من التمويل المخصص للانتخابات البالغ ١٢٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من خلال عمليات الميزانية الوطنية.

١٠ - ويشكل الأمن في سياق إجراء الانتخابات مصدرا رئيسيا للقلق. وفي ٢٩ تموز/يوليه، زودت وزارة الداخلية اللجنة الانتخابية المستقلة بتقييمها الأولي للتهديدات الأمنية، الذي تقدر فيه إمكانية تأمين ٦٥٨٦ من بين ٦٨٤٥ مركز اقتراع اقترحتها اللجنة (٤٣٥ ٣ مركزاً آمناً، و ٩٤٥ مركزاً منخفض الخطورة، و ١٠٧٤ مركزاً متوسط الخطورة و ١١٣٢ مركزاً عالي الخطورة، حسب تقديرات اللجنة). وبالنظر إلى الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال، وافق كبير موظفي شؤون الانتخابات على مناقشة إدراج تقييم للأثر على المدارس في إطار التقييم الأمني الجاري لمراكز الاقتراع المحتملة مع وكالات الأمن الأفغانية. وفي ١٣ آب/أغسطس، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية السابق، فاضل أحمد مناوي، في وسائل الإعلام عن اعتقاده بأن المسؤولين الأمنيين ليسوا واقعيين وأنهم قد بالغوا في درجة الاستعداد للانتخابات. وفي اليوم التالي، رد الرئيس الجديد، أحمد يوسف نورستاني، قائلاً بأن هناك العديد من التحديات لكنه يعتقد بأن قوات الأمن قادرة على التصدي لها.

١١ - واكتسب النشاط السياسي فيما بين أصحاب المصلحة الأفغان زخماً قبل فترة تسمية المرشحين التي امتدت من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال التحالفات داخل الأحزاب وفيما بينها غير مستقرة، مع تداخل الجهود المتعددة لبناء تحالفات واسعة القاعدة. ويبدو أن الجمعية الإسلامية، وهو حزب طاجيكي في الدرجة الأولى، طرحت جانباً خططاً لعقد مؤتمر للحزب، مع إجراء تعديل داخلي في ٣٠ حزيران/يونيه أعيد فيه تسمية الرئيس المؤقت، صلاح الدين رباني، رئيساً للحزب بالنيابة وتسمية حاكم مقاطعة بلخ، عطا محمد نور، رئيساً تنفيذياً. وفي ١٦ آب/أغسطس، أبلغ متحدثون باسم الحزب الإسلامي الذي يتألف تاريخياً بصورة أساسية من البشتون (أفغانستان) وفصيل حزب الوحدة الذي يسوده الهزارة بقيادة نائب الرئيس كريم خليلي، وسائل الإعلام بأنه من المقرر إقامة تحالف انتخابي. وواصل مجلس التعاون للأحزاب والائتلافات السياسية الأفغانية التأكيد على ضرورة إجراء الانتخابات في الوقت المناسب. ومع ذلك، عقد في الجنوب الذي يسوده البشتون عدد من التجمعات التي طالبت بتأجيل الانتخابات أو الاستعاضة عنها بحلول

أو آليات أخرى نظراً للحالة الأمنية. وفي ١ آب/أغسطس، نقل عن حاكم قندهار قوله إن الوقت غير مناسب لإجراء الانتخابات بالنظر إلى خفض الوجود العسكري التدريجي في عام ٢٠١٤، وينبغي بدلاً من ذلك التمديد للرئيس. وأشارت حركة طالبان، في بيان زعم أنه صدر عن زعيمها الملا عمر بمناسبة عيد الفطر، إلى الانتخابات المقبلة بسخرية واعتبرتها "مضيعة للوقت" مسلطة الضوء على ادعاءات بحدوث حالات غش وفساد في الانتخابات السابقة. وتفيد التقارير بأن حركة طالبان تخطط لإطلاق حملة للحث على عدم المشاركة في الانتخابات.

١٢ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، تم التصويت بحجب الثقة عن وزير الداخلية، غلام مجتبی باتانغ، بناءً على استجواب وجه له في مجلس النواب بالجمعية الوطنية، أو ولسي جرکه، بعد رفض أغلبية الأعضاء إجاباته على أسئلة تتصل بالحالة الأمنية. ومنذ ذلك الحين، طلب الرئيس كرزاي من المحكمة العليا إصدار فتوى بشأن الأساس القانوني للتصويت، وعيّن السيد باتانغ وزيراً بالنيابة.

١٣ - وطراً عدد من التغييرات استهدفت حكام المقاطعات. ففي ١ تموز/يوليه، نُقل حاكم كتر إلى مقاطعة هرات، التي شهدت تنافساً شديداً بين أصحاب النفوذ المحليين. وفي اليوم نفسه، عُيّن حاكم مقاطعة فراه وزيراً بالنيابة للشؤون القبلية وشؤون الحدود. وفي مقاطعة تخار، نشأت عن التوترات بين الفصيلين الأوزبكستاني والطاجيكي احتجاجات واسعة النطاق أدت إلى تغيير حاكم المقاطعة في ١٥ تموز/يوليه. واعتبر ذلك إحياءاً للتحالفات بين حزب جونبشي ميلي والحزب الإسلامي (أفغانستان) اللذين يسيطر عليهما الأوزبكيون على حساب الجمعية الإسلامية. وفي مقاطعة جوزجان، نشأت عن التوترات الجارية داخل حزب جونبشي ميلي احتجاجات وتغيير الحاكم في ٢٠ تموز/يوليه.

باء - التطورات الأمنية

١٤ - جرى الإعلان في ١٨ حزيران/يونيه عن الشريحة النهائية لنقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الأفغانية، وإن كانت الأحداث التي وقعت في الدوحة قد غطت على ذلك. ويمثل هذا حدثاً تاريخياً إذ أنه يعني تولي المؤسسات الأفغانية المسؤولية الكاملة عن أمن البلد خلال الصيف. وبهذه المناسبة، وجه الرئيس قرضاي نداءً إلى المجتمع الدولي "من أجل تجهيز القوات الأفغانية وفقاً لواقع المنطقة وللتحديات الأمنية القائمة". وأكد قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية، الجنرال جوزيف دانفورد، علناً أن استدامة الجهود ستتطلب إنشاء وجود يهدف إلى تقديم الدعم في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤.

١٥ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، بلغ عدد أفراد الجيش الوطني الأفغاني نحو ١٨٣ ٠٠٠ فرد (مقابل الهدف المتمثل في ١٨٧ ٠٠٠ فرد) و ٦ ٧٠٠ فرد في القوات الجوية الأفغانية (مقابل العدد المستهدف البالغ ٨ ٠٠٠ فرد). ومن بين هؤلاء، هناك نحو ٦٣٠ امرأة، واحدة منهن برتبة جنرال، ونحو ١٠٠ امرأة يعملن مع القوات الخاصة من أجل التعامل مع الحساسيات الجنسانية أثناء عمليات الإغارة الليلية. وقدم الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان، الذي تديره الأمم المتحدة، الدعم إلى ١٣٩ ٦٣١ فردا من أفراد الشرطة اعتبارا من حزيران/يونيه، وذلك مقابل الرقم المستهدف البالغ ١٥٧ ٠٠٠ فرد. ومن بين هؤلاء الأفراد، هناك ١ ٩٧٤ امرأة. واستمرت الجهود الرامية إلى مواصلة تعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية، وإن ظل هناك نقص ملحوظ في القدرات اللوجستية والدعم الجوي والإجلاء الطبي الجوي، فضلا عن الأصول اللازمة لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

١٦ - ومع اضطلاع قوات الأمن الأفغانية بمعظم العمليات، ارتفع عدد الخسائر في الأرواح التي تعرضت لها بدرجة كبيرة. فخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣، تشير التقارير إلى أن أكثر من ٣ ٥٠٠ فرد من أفراد الخدمة العسكرية قد جرحوا أو قتلوا في العمليات الحربية. وفي ١ تموز/يوليه، أفادت وزارة الداخلية بأن ٢٩٩ فردا من أفراد الشرطة قد قتلوا خلال شهر حوزة بالتقويم الأفغاني (من منتصف أيار/مايو إلى منتصف حزيران/يونيه)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٢. ولا تزال حالات الغياب غير المأذون بها الواسعة النطاق، في صفوف الجيش على وجه الخصوص، تمثل أحد الشواغل. ووصلت نسبة التناقص في عدد الأفراد الناجم عن مختلف الأسباب إلى ٢,٤ في المائة في الشهر. واستمرت أيضا "الهجمات التي يشنها أفراد من الداخل". ففي الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو و ١٥ آب/أغسطس، وقع حادثان استهدفا القوات العسكرية الدولية في مقاطعتي قندهار وباكتيكا، أعلنت حركة الطالبان مسؤوليتها عنهما، وسجلت خمس هجمات شاركت فيها قوات أفغانية في هرات وهلمند وكتر.

١٧ - وفي سياق إعادة تشكيل الشرطة الوطنية الأفغانية من مجرد قوة أمن إلى دائرة تتولى مهام إنفاذ القانون وخفارة المجتمعات المحلية، عقد وزير الداخلية في ٢٥ حزيران/يونيه أول مؤتمر أفغاني بشأن خفارة المجتمعات المحلية من أجل مناقشة الكيفية التي يمكن بها تعزيز العلاقة بين الشرطة والمجتمع المحلي. ومن المزمع إنشاء صندوق استئماني جديد للعدالة وسيادة القانون في أفغانستان في أوائل عام ٢٠١٤. وسيستوعب هذا الصندوق مقر الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان من أجل دعم اتباع نهج متكامل لإزاء العدالة وسيادة القانون.

١٨ - ومن جهة أخرى، استمر برنامج توسيع الشرطة المحلية الأفغانية. وفي ١٤ آب/أغسطس، بلغ مجموع عدد الأفراد ٢٣ ٥٥٠ فرد. وركز التوسع في أول الأمر على شمال البلد وشمال شرقه، بينما يركز التوسع الرئيسي الآن على جنوب شرق البلد، علماً بأن المقاطعات الوحيدة غير المشمولة بالبرنامج هي نمرور وبنجشير وسمنجان ونورستان. وقد تعرضت الشرطة المحلية الأفغانية أكثر من غيرها وعلى نحو متزايد إلى هجمات شنتها العناصر المناوئة للحكومة. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة، لا يزال هناك ما يدعو إلى القلق إزاء الافتقار إلى آليات الفحص والمساءلة، مع وجود تقارير تفيد بارتكاب انتهاكات وأعمال تخويف خطيرة ضد الشرطة المحلية الأفغانية.

١٩ - وواصلت الأمم المتحدة رصد الحوادث المتصلة بالأمن ذات الأهمية بالنسبة لعمل الجهات الفاعلة المدنية وتنقلاتها وسلامتها، ولا سيما الأحداث التي تؤثر على إنجاز الأنشطة والبرامج الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة. ولم يشهد شهر رمضان المبارك أي فترة هدوء. وخلال الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ آب/أغسطس، سُجل ٩٢٢ ٥ حادثاً، بزيادة نسبتها ١١ في المائة مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٢ (٣١٧ ٥ حادثاً)، وإن كان أقل بنسبة ٢١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١ (٤٨٢ ٧ حادثاً). ومن الناحية التكتيكية، يعزى إلى الاشتباكات المسلحة والأجهزة المتفجرة المرتجلة معظم الحوادث (٥٣٤ ٤ حادثاً من المجموع). وكان هناك تركيز من المتمردين أيضاً على شن هجمات على نقاط التفتيش الأمني والقواعد التي سلمتها القوات العسكرية الدولية إلى القوات الأفغانية. وركزت المقاومة الفعالة عموماً من جانب قوات الأمن الأفغانية على حماية المراكز الحضرية الرئيسية ومراكز إدارة المناطق، فضلاً عن طرق النقل الاستراتيجية.

٢٠ - ومن الناحية الجغرافية، لا تزال المقاطعات الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية تشكل الجزء الأكبر من الحوادث الأمنية - حيث بلغت نسبتها ٦٩ في المائة خلال الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو و ١٥ آب/أغسطس. وظلت منطقة سانجين في مقاطعة هلمند إحدى أكثر المناطق المتنازع عليها في البلد. وظلت منطقة وردوج في مقاطعة بدخشان في وضع هش عقب المواجهات المسلحة التي حدثت في وقت سابق من هذا العام. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن عناصر أجنبية شاركت وكانت ضالعة بصورة مباشرة في مواجهة بين العناصر المناوئة للحكومة وشرطة الحدود الوطنية لأفغانستان. وقد تضرر النقل البري في المنطقة من جراء ذلك، مما أدى إلى الحد من إمكانية الوصول إلى أربع مناطق حدودية. وفي أنحاء المناطق الشمالية، أفادت التقارير بأن حركة أوزبكستان الإسلامية المرتبطة بتنظيم القاعدة قد أنشأت وجوداً ميدانياً في العديد من المقاطعات.

٢١ - وشتت العناصر المناوئة للحكومة عددا من الهجمات "الهائلة" في المناطق الحضرية. ففي الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو و ١٥ آب/أغسطس، كان هناك ٣٣ حادثا انتحاريا، وقعت سبعة منها في العاصمة الخاضعة لحماية مشددة، بالمقارنة مع سبعة حوادث في عام ٢٠١٢ و ١٦ حادثا في عام ٢٠١١. وفي ٢ تموز/يوليه، انفجرت شاحنة مفخخة تستهدف قاعدة للجوستيات تعاقدت معها القوات العسكرية الدولية بالقرب من أكبر مرافق الأمم المتحدة في أفغانستان، مما أدى إلى مقتل ستة أشخاص، ويعتقد أنه قد استخدمت في هذا الحادث أكبر الشحنات المتفجرة في كابل حتى الآن. وفي ٣ آب/أغسطس، تعرضت قنصلية الهند في جلال أباد لهجوم انتحاري معقد، كانت فيه جميع الحسائر من المدنيين وأفراد الأمن الأفغان.

٢٢ - وتعرضت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون والكيانات الإنسانية الأخرى إلى مجموعة متنوعة من الهجمات المباشرة وغير المباشرة. ففي ٢٢ حزيران/يونيه، استهدف جهاز متفجر مرتجل يدوي الصنع مجمعا للأمم المتحدة في مدينة فراه، ولكن لم يُبلغ عن أي إصابات أو أضرار. وفي ١ آب/أغسطس، تعرضت مركبة تابعة لبعثة الأمم المتحدة كانت متجهة إلى طالوقان (مقاطعة تخار) لإطلاق النار من أسلحة صغيرة عند تفاديها لنقطة تفتيش غير قانونية. وأحيطت الأمم المتحدة علما بتهديدات محددة موجهة ضد وكالات في قندز وهرات وغارديز وخوست وجلال أباد وكابل، وبسحب الموظفين مؤقتا من أماكن العمل في العديد من الحالات.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٣ - أتاحَت الحكومتان الجديدتان في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان فرصا لأفغانستان كي تستفيد من العلاقات مع هذين البلدين المجاورين وتوطد هذه العلاقات. وفي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس، قام الرئيس قزاي بزيارة رسمية إلى إسلام أباد مشددا على أن "الشغل الرئيسي" لكلا البلدين هو الافتقار إلى الأمن والتهديد الذي يمثله الإرهاب. وأعلن رئيس الوزراء، نواز شريف، أن باكستان "تدعم السلام والمصالحة في أفغانستان بقوة وإخلاص"، وشدد على اتباع سياسة العلاقات التعاونية مع كافة البلدان المجاورة باعتبار ذلك أمرا حيويا لاستقرار العلاقات الخارجية ومحو التركيز على الأولويات المحلية. وجرى أيضا الاتفاق على عدد من المشاريع الاقتصادية والمتعلقة بالترابط.

٢٤ - وفي ٤ آب/أغسطس، حضر الرئيس قزاي في طهران تنصيب حسن روحاني رئيسا لجمهورية إيران الإسلامية. وخلال الزيارة، وقّعت مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي بين مجلس الأمن القومي الأفغاني ومجلس الأمن القومي الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية. وتشمل المجالات ذات الاهتمام المشترك تبادل المعلومات الاستخبارية في مجال

مكافحة التهديدات الأمنية من قبيل الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة. وفي ١ آب/أغسطس، وقّع وزيراً خارجية أفغانستان والإمارات العربية المتحدة اتفاق شراكة استراتيجية طويلة الأجل، واتفاقات بشأن التعاون الأمني ونقل السجناء.

٢٥ - وفي ٧ تموز/يوليه، أصبحت أفغانستان العضو الرابع والخمسين في معاهدة ميثاق الطاقة. وفي ٩ تموز/يوليه، أُحرز تقدم في مشروع خط أنابيب الغاز المشترك بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند مع توقيع عقد في عشق أباد بين أفغانستان وتركمانستان بشأن بيع وشراء الغاز. وفي ١٣ آب/أغسطس، عُقد اجتماع في قيرغيزستان لمجلس وزراء خارجية منظمة شنغهاي للتعاون، أعيد فيه التأكيد على دعم أفغانستان باعتبارها "دولة مستقلة وسلمية ومحيدة ومزدهرة وخالية من الإرهاب والجرائم ذات الصلة بالمخدرات". وأعيد أيضاً التأكيد على الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة ضمن الجهود الدولية الرامية إلى تحسين الوضع في أفغانستان. وفي إطار عملية اسطنبول، قامت الأفرقة التقنية الإقليمية المعنية بالتدابير الستة المتفق عليها لبناء الثقة بعقد اجتماعات. وتعد القيمة السياسية المحققة من خلال اجتماع الخبراء والدبلوماسيين الإقليميين لمناقشة هذه المسائل في ستة بلدان في حد ذاتها إنجازاً هاماً.

٢٦ - وبناء على دعوة من حكومة باكستان، قمت بزيارة إسلام أباد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آب/أغسطس، واجتمعت مع الرئيس ورئيس الوزراء وكبار المسؤولين. وأعربت عن تقديري للضيافة التي لا تزال باكستان تقدمها إلى اللاجئين الأفغان، وكان باعناً على اطمئنانني إعراب الإدارة الجديد عن عزمها على التعاون مع أفغانستان. ورافقني ممثلي الخاص في هذه الزيارة، ومثلي أيضاً في حفل تنصيب الرئيس روحاني في طهران حيث أكد أعضاء الإدارة الإيرانية الجديدة، خلال سلسلة من الاجتماعات الثنائية، على الرغبة في المشاركة البناءة مع المجتمع الدولي في معالجة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك، بما في ذلك أفغانستان. واضطلع الممثل الخاص بعدد من الزيارات الإقليمية الأخرى في إطار ولاية البعثة في مجال التواصل الإقليمي، شملت موسكو، وبيجين، ونيودلهي ودوشاني. وفي جميع العواصم، جرى التأكيد على تعزيز الالتزام بالمشاركة الثنائية والإقليمية دعماً للعمليات التي يقودها الأفغان فيما يتعلق بالانتخابات والسلام والمصالحة، فضلاً عن المسائل الإنمائية والاقتصادية. وجرى الإقرار بالطابع المترابط الذي تتسم به التحديات، مع تركيز الاعتبارات المتعلقة بمستقبل أفغانستان في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤ على الحاجة إلى نقل السلطة السياسية بنجاح من خلال الانتخابات وجهود السلام والمصالحة، وذلك في خضم المخاوف من الأثر المترتب على ازدياد قدرة الجماعات المتطرفة على الحركة، ومدى استعداد قوات الأمن الوطنية، وازدياد إنتاج المخدرات والاتجار بها.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٧ - في ١٥ حزيران/يونيه، عيّن الرئيس قرضاي خمسة أعضاء جدد في اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، في حين تم استبقاء أربعة أعضاء في هذه الهيئة التي تضم تسعة أشخاص، ومن بينهم سيما سمر، رئيسة اللجنة. وأعربت رئيسة اللجنة والمجتمع المدني وعدة جهات مانحة والأمم المتحدة عن القلق إزاء عملية التعيين وأهلية الأعضاء الجدد. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أكدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذه المشاغل في بيان عام. وفي ٣ تموز/يوليه، أشار اجتماع كبار المسؤولين إلى التزام حكومة أفغانستان بمواصلة كفالة نزاهة اللجنة وضمان محافظتها على مركز الاعتماد "ألف" في عملية الاعتماد الدولي المقبلة التي ستقوم بها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مما قد يؤثر أيضا على ما سيقدم في المستقبل من دعم مالي دولي إلى اللجنة وعلى نطاق أعم.

٢٨ - وفي التقرير نصف السنوي بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة لعام ٢٠١٣ الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ٣١ تموز/يوليه، تم توثيق وقوع خسائر في الأرواح بلغ عددها ٨٥٢ ٣ ضحية في صفوف المدنيين (٣١٩ ١ وفاة و ٥٣٣ ٢ إصابة). وعكس ذلك الرقم زيادة بنسبة ١٤ في المائة في عدد وفيات المدنيين وزيادة بنسبة ٢٨ في المائة في عدد الإصابات في صفوف المدنيين مقارنة بالأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢، أي أن عدد الضحايا من المدنيين ارتفع بنسبة ٢٣ في المائة إجمالا. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٣، تعادل عدد الضحايا من المدنيين مع العدد المسجل في عام ٢٠١١ وانعكس بذلك الاتجاه نحو الانخفاض المسجل في عام ٢٠١٢. وتُعزى نسبة ٧٤ في المائة من الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة، و ٩ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة، و ١٢ في المائة إلى اشتباكات برية بين الطرفين. ولا تزال الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تستخدمها العناصر المناوئة للحكومة تشكل السبب الرئيسي للوفيات والإصابات في صفوف المدنيين. وإن تصعيد الاشتباكات البرية التي تمثل الآن ثاني الأسباب الرئيسية لوقوع الضحايا يزيد من حدة المخاطر التي تهدد المدنيين. وبلغ عدد النساء في صفوف القتلى ١٠٦ امرأة وبلغ عدد النساء المصابات بجروح ٢٤٧ امرأة، مما يعكس زيادة بنسبة ٦١ في المائة مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٢. أما عدد الأطفال في صفوف القتلى، فقد بلغ ٢٣١ طفلا بينما بلغ عدد الأطفال في صفوف المصابين ٥٢٩ طفلا، مما يعكس زيادة بنسبة ٣٠ في المائة. وقدّ بيان نُشر على الموقع الشبكي الرسمي لحركة الطالبان هذه النتائج لكونها متحيّزة، وكرر تأكيد موقف الحركة بأن الموظفين الحكوميين المدنيين وأولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم يدعمون الحكومة يمثلون أهدافا مشروعة، وذلك في انتهاك مستمر ومباشر للقانون الإنساني الدولي.

٢٩ - وتسجل الحوادث الناجمة عن مخلفات الحرب من المتفجرات في المناطق التي انسحبت منها القوات الدولية اتجاهها تصاعديا في عدد الوفيات والإصابات التي تعزى إلى القوات الموالية للحكومة. وقد نتج عن ذلك ٢٩ وفاة و ٣٧ إصابة في الفترة المشمولة بالتقرير، تعزى في العديد من الحالات إلى بحث الأطفال عن الخردة المعدنية. وتجاوزت الأمم المتحدة مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي هي بصدد التعاون مع الجهات المساهمة فيها لاستعراض الإجراءات المتبعة.

٣٠ - وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، بقيادة الأمم المتحدة، بتوثيق ٧٨ حالة وفاة بالإضافة إلى ١٩٥ إصابة في صفوف الأطفال ناجمة عن ٥٨ حادث تم التحقق منها وقعت خلال الفترة بين ١ أيار/مايو و ٣١ تموز/يوليه. وعند مناقشة التقدم الذي أحرزته أفغانستان في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتجنيد القصر، سلطت الحكومة الضوء على التقدم المحرز على مستوى ممارسات التجنيد في الجيش وفي الشرطة وعلى المجالات التي تتطلب تحسينا. ورحبت الأمم المتحدة بالتقدم المحرز حتى الآن، ولكنها شددت على ضرورة مواصلة بذل الجهود من أجل منع تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الأفغانية، ولا سيما في الشرطة الوطنية والشرطة المحلية الأفغانية. وفي ١٠ آب/أغسطس، اضطلع مكتب ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ببعثة مشتركة في كابل لمساعدة الحكومة على تيسير تنفيذ خطة العمل، مما يشمل وضع خارطة طريق لضمان الامتثال. وفي ١٤ آب/أغسطس، عقدت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات اجتماعا بحضور الأمم المتحدة لمناقشة خارطة الطريق وشددت على الأهمية البالغة التي توليها لتنفيذ خطة العمل ورفع اسم أفغانستان من قائمتي الخاصة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم.

٣١ - وفي إطار رصد تنفيذ المرسوم الرئاسي رقم ١٢٩ بشأن منع إساءة معاملة المحتجزين لأسباب ذات صلة بالتزاع، زارت البعثة ٥٥ مرفقا من مرافق الاحتجاز في ١٩ مقاطعة. وأجريت مقابلات مع ١٤٤ راشدا وألقي القبض على ٢٦ طفلا بتهمة ذات صلة بالتزاع. وتم الوقوف على أدلة مقنعة وموثوقة عن حوادث تعذيب وسوء معاملة في خمس مديريات أمن وطنية وفي ستة مرافق احتجاز تابعة للشرطة الوطنية الأفغانية. وفي ١٠ تموز/يوليه، قامت البعثة بأول زيارة لها إلى مرفق الاحتجاز في مقاطعة باروان الذي نُقلت سلطة الإشراف عليه إلى حكومة أفغانستان في آذار/مارس، والذي يوجد فيه حاليا ٢٤٤٠ محتجزا. وأفاد مدير المرفق بإطلاق سراح ٢٣٣٠ محتجزا منذ انتقال السلطة عقب استعراض قضاياهم. ولا يزال ٧٠ محتجزا آخر خاضعا لسيطرة قوات الولايات المتحدة.

٣٢ - وفي ١٠ تموز/يوليه، قدمت الحكومة أول تقرير مرحلي لأفغانستان بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي ٢٨ تموز/يوليه، ردت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على هذا التقرير ونوهت بالتقدم المحرز في أفغانستان على مدى العقد الماضي. بيد أنه تمت الإشارة إلى استمرار تدني مستوى مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار الوطنية الرئيسية، إذ لا يضم المجلس الأعلى للسلام إلا تسع نساء من أصل ٧٠ عضواً. وأعرب عن القلق إزاء التخفيض الذي حدث مؤخراً في الحصص المخصصة للنساء في الهيئات المحلية المنتخبة وإزاء عدم مشاركة النساء في السلطة القضائية، بما في ذلك المحكمة العليا.

٣٣ - وفي تطوّر يبعث على القلق من حيث كفالة الالتزامات الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أقر ولسي حركه (مجلس النواب) في ٢٠ حزيران/يونيه قانون الإجراءات الجنائية الجديد الذي يحظر استجواب أقارب المتهمين وينص على إغلاق ملف القضية عند سحب الضحية الشكوى المقدمة. وقد يؤثر ذلك بصورة غير تناسبية على قضايا العنف العائلي التي عادة ما يكون فيها الشهود من أفراد الأسرة، وعادة ما يُمارس ضغط كبير على الضحايا للتنازل عن القضية. وعُرض مشروع القانون على مشرانو حركه (مجلس الشيوخ) لينظر فيه. وفي ٢ تموز/يوليه، أبطلت محكمة الاستئناف حكماً بالسجن لمدة ١٠ سنوات بتهمة الشروع في القتل صدر ضد ثلاثة أقارب شابة تعرضت لتعذيب قاس في عام ٢٠١٠ في قضية أثارت الاهتمام على الصعيد العالمي. وبدلاً من ذلك صدر حكم على الجناة بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بتهمة إلحاق أذى جسدي وتم الإفراج عنهم فوراً لأنهم كانوا قد قضوا بالفعل أكثر من سنة في السجن. ويجري استئناف هذا القرار لدى المحكمة العليا. وفي غضون ذلك، كشفت عمليات الرصد التي قامت بها البعثة أن عدد النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لملاحقات قضائية بسبب جرائم أخلاقية قد ارتفع رغم إصدار المحكمة العليا ومكتب المدعي العام ثلاثة توجيهات تؤكد أن الهروب من البيت ليس جريمة. ويبدو أن تجريم هذا الفعل لم يتوقف أو أن المدعين يستندون إلى تهم بمحاولة الخيانة الزوجية بدلاً من ذلك، حيث بلغ عدد النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للسجن ٤٥٠ امرأة وفتاة في عام ٢٠١٢، و ٦٠٠ إلى حد الآن في عام ٢٠١٣.

٣٤ - وقد عملت البعثة ومنظومة الأمم المتحدة في أفغانستان على زيادة التوعية بقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. ونظّم المجتمع المدني حلقتي عمل في مزار الشريف، وهرات، وحلقتي عمل في نكهار، وحلقة عمل في باميان، وحلقة عمل أخرى في كابل.

رابعاً - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٥ - في ٢٩ حزيران/يونيه، أقر برنامج الأولويات الوطنية "القانون والعدالة للجميع" الذي أطلقته الحكومة، وهذا يعني أنه قد تم الاتفاق الآن على ٢١ من أصل ٢٢ برنامجاً. ونظراً إلى اتساع نطاق هجمات المتمردين التي استهدفت مؤخراً المؤسسات القضائية، يعترف البرنامج بضرورة تعزيز أمن القضاة وأعضاء النيابة العامة.

٣٦ - واشترك في رئاسة اجتماع كبار المسؤولين المعقود في ٣ تموز/يوليه في كابل بشأن إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة ووزير المالية والخارجية وممثلي الخاص. وحضر هذا الاجتماع وفود من ٤٠ بلداً وثمانين منظمة دولية، إلى جانب كبار المسؤولين الأفغان وممثلين عن المجتمع المدني. وناقشت الجلسات العامة الانتخابات وفعالية المعونة بينما ركزت الأفرقة العاملة على حقوق الإنسان؛ وسيادة القانون والحكم الرشيد؛ والتزاهة في المالية العامة، والحوكمة على المستوى دون الوطني؛ والنمو المطرد والشامل للجميع. وتمت الإشارة إلى أن الحكومة والمجتمع الدولي قد أحرزا تقدماً في الوفاء بالتزاماتهما إلا أنه يتعين بذل المزيد من الجهود بشأن المسائل المعلقة. وأكد وزير المالية مجدداً على ضرورة أن يعترف المجتمع الدولي بمسك أفغانستان زمام أمورها وبدورها القيادي من خلال التركيز على بناء المؤسسات وفعالية التكاليف.

٣٧ - ودارت مناقشة أيضاً بشأن النمو الاقتصادي وتنمية الهياكل الأساسية سلطت الضوء على الإنجازات التي تحققت في مجال إدارة المالية العامة والتعاون الإقليمي. ورحب بنمو الإيرادات على مدى العقد الماضي باعتباره إنجازاً هاماً. وعرض البنك الدولي توقعات اقتصادية قدّرت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفغانستان بنسبة ١١,٨ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ٧,٣ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. إلا أنه من المتوقع أن يتباطأ هذا النمو في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ لينخفض إلى ما متوسطه ٤,٨ في المائة سنوياً على مدى السنوات الخمس المقبلة، وأن يظل السيناريو الاقتصادي العام مليئاً بالتحديات. وانخفضت الصادرات بينما ارتفعت الواردات، مما أدى إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري. أما الأنشطة المولدة للدخل، فقد تراجعت بنسبة ١٩,٦ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٣ رغم أن التدابير التي اتخذتها الحكومة قد أدت إلى إبطاء هذا التراجع ليصل إلى نسبة ٣,٩ في المائة خلال الربع الثاني. وأفادت التقارير بتحسّن قدرة الحكومة على إدارة المالية العامة حيث بلغ تنفيذ الميزانية نسبة ٥٠ في المائة مقارنة بنسبة ٣٩ في المائة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، ولكن لا يزال ينبغي إحراز مزيد من التقدم للإبقاء على التمويل المقدّم من الجهات المانحة.

٣٨ - ولكفالة استمرار هذا الزخم، سيجري الإبقاء على آليات الحوار الرفيع المستوى بين الحكومة والمجتمع الدولي التي أنشئت في الفترة التي سبقت انعقاد اجتماع كبار المسؤولين. وتعززت اللجنة التوجيهية الاستراتيجية واللجنة التقنية على مستوى العمل بعقد اجتماعات شهرية على مستوى الوزراء والسفراء لمجموعة الخمسة زائداً ثلاثة (الجهات المانحة الرئيسية الخمس مع ثلاثة أعضاء متناوبين) وبعقد اجتماعات أسبوعية لرؤساء الوكالات المانحة. كما ستساعد ثلاثة أفرقة تقنية تعنى بالتخطيط، وتنفيذ برنامج الأولويات الوطنية، والقضاء على العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان، على إحراز مزيد من التقدم. وواصلت الحكومة أيضاً العمل مع الشركاء من الجهات المانحة لتنفيذ سياستها المتعلقة بإدارة المعونة، بما في ذلك التمويل المتاح في إطار الميزانية، والاتفاقات الإطارية للتنمية، واتفاقات التمويل، والتحليلات والبحوث والتقييمات المشتركة. وتسعى المناقشة إلى تعزيز فهم مشترك لخطة فعالية المعونة وتحقيق توافق في الآراء بشأن تعريفي "في إطار الميزانية" و "المواءمة".

٣٩ - وفي ٧ تموز/يوليه، قامت المديرية المستقلة للحكم المحلي بالتعاون مع وزارة تأهيل وتنمية المناطق الريفية بوضع الصيغة النهائية للسياسة العامة والاختصاصات اللازمة لإنشاء مجالس التنسيق المحلي. ويُرتقب من هذه المجالس أن تعمل إلى أن يحين موعد إجراء انتخابات المجالس المحلية التي ينص عليها الدستور. وستحدد لجان المقاطعات العضوية استناداً إلى معايير تضعها الحكومة. وقد عُرض هذا المقترح على مجلس الوزراء للحصول على موافقته، وقامت البعثة بتيسير المشاورات بين الحكومة والمجتمع الدولي بشأن طرائق التمويل.

٤٠ - وفي ٨ تموز/يوليه، أطلقت الأمم المتحدة مبادرة التزاهة في أفغانستان من أجل مساعدة الحكومة على تحقيق أولوياتها في مجال مكافحة الفساد. وتهدف هذه المبادرة إلى توفير أساس تحليلي لنهج يشرك الحكومة بأكملها، بما في ذلك تبسيط العمليات الإدارية وكفالة وجود نظم للإبلاغ والانتصاف في حالات سوء الإدارة وسوء السلوك والفساد. وأصبح برنامج الأولويات الوطنية بشأن الشفافية والمساءلة الذي أطلقته الحكومة هو البرنامج الوحيد الذي لم يتم إقراره بعد. وأشارت اللجنة الدائمة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد إلى إحراز تقدم على مستوى اثنين من الخطوط الحمراء الأربعة التي حددتها الجهات المانحة، وهما التصديق على قانون الحصول على المعلومات، وتبسيط إجراءات منح تراخيص البناء في بلدية كابل، بينما تأخر إحراز تقدم في مجالي التحقق من الأصول التي يملكها المسؤولون العموميون ونظام مراجعة الحسابات المالية.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٤١ - كان من المقرر أن تنتهي مدة الإذن القانوني الممنوح لحوالي ١,٦ مليون لاجئ أفغاني للبقاء في باكستان في ٣٠ حزيران/يونيه. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، مددت حكومة باكستان، في أعقاب اجتماع تشاوري استثنائي انعقد في كابل بين حكومتي أفغانستان وباكستان والأمم المتحدة، صلاحية بطاقات إثبات التسجيل الخاصة باللاجئين والاتفاق الثلاثي المتعلق بالعودة الطوعية إلى الوطن حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويتيح ذلك المزيد من الوقت لتهيئة الظروف المؤاتية لإعادة إدماج العائدين من اللاجئين الأفغان بصورة مستدامة من خلال استراتيجية الحلول الإقليمية الخاصة باللاجئين الأفغان، وهو أمر أساسي لتعزيز العودة الطوعية والحد من احتمالات التشرّد للمرة الثانية أو العودة إلى البلد المضيف. وخلال الاجتماع، عرضت حكومة باكستان سياستها الوطنية الجديدة بشأن اللاجئين الأفغان استنادا إلى نهج استراتيجية الحلول. ومن خلال تنفيذ الركائز المتفق عليها، وهي العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام في أفغانستان ودعم المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين، تشدد السياسة العامة الجديدة على الحاجة إلى استراتيجيات سياسية ودبلوماسية، وإلى تعزيز التعليم التقني ومهارات كسب العيش، وإلى حملة تضطلع بها وسائط الإعلام الجماهيري، وإلى هيئات جديدة على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد المقاطعات. ويتطلب كل ذلك توافر دعم دولي متواصل. وقد عاد ما مجموعه ٢٦ ٠٠٠ لاجئ إلى أفغانستان بصورة طوعية في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه من كل من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢.

٤٢ - ونجم عن ازدياد الاشتباكات البرية في أفغانستان ازدياد حالات التشرّد القصير الأجل في المناطق الريفية، لا سيما في مقاطعات بدخشان وفارياب والغور، التي لا يزال يتعذر على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الوصول إلى العديد منها. وفي ٣١ تموز/يوليه، كان ٥٨٤ ٠٠٠ شخص (٩١ ٠٠٠ أسرة) قد تشرّدوا داخليا من جراء النزاع الدائر في البلد، ومن أولئك تشرّد ٦٤ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٣.

٤٣ - وفي ١٥ آب/أغسطس، كان قد أُبلغ عن ثلاث حالات من الإصابة بفيروس شلل الأطفال البري مقارنة بخمس عشرة حالة في الفترة نفسها من عام ٢٠١٢. وسجلت الحالات الثلاث في المنطقة الشرقية التي تتضاءل إمكانية الوصول إليها وحيث يتواصل انتشار الفيروس في المناطق المتاخمة لباكستان. أما المنطقة الجنوبية التي لم تتمكن أبدا في السابق من وقف انتقال الفيروس، فلم تبلغ عن وقوع أي حالة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقد انخفضت نسبة الأطفال الذين لم يستفيدوا من حملة التحصين بسبب انعدام القدرة على

الوصول إلى الجنوب بحوالي ٣٠ في المائة، مع تسجيل إقرار متزايد من جميع الأطراف بأهمية التحصين ضد شلل الأطفال. ويُزعم أن بيانا صادرا عن الملا محمد عمر نشر على الموقع الشبكي الرسمي لحركة طالبان بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر سمح للمنظمات التي تعمل بشكل محايد في قطاعات الصحة أو شؤون اللاجئين أو توزيع الأغذية في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة طالبان بالاضطلاع "بأنشطة متفانية" رهنا بالامتثال للشروط.

٤٤ - وقام قطاع الأعمال المتعلقة بالألغام، بدعم من الأمم المتحدة، بإزالة الألغام من ٣٠٦ من حقول الألغام في ١٣٧ مجتمعا محليا في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٣ تموز/يوليه، استضاف حاكم مقاطعة بدخشان والأمم المتحدة مناسبة أعلن خلالها أن ١٠ مقاطعات أصبحت خالية تماما من الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات. وحسب التقديرات، لا يزال يوجد ٧٣٠ ٤ حقول ألغام يتضرر منها ٦٥٥ ١ مجتمعا محليا في ٣٣ مقاطعة. وقد بدأت في الوقت المحدد لها فترة الأشهر الستة الأولى من العمل في إطار خطة العشر سنوات الرامية إلى القضاء على جميع المخاطر بحلول آذار/مارس ٢٠٢٣. ويُقدر أن تبلغ التكلفة ٦١٨ مليون دولار في نهاية تموز/يوليه، وقد تم الالتزام بدفع ٦٦ مليون من هذا المبلغ.

٤٥ - وفي ٣ آب/أغسطس، تعرض وسط البلد وجنوب شرقه للفيضان المفاجئ الأول من سلسلة الفيضانات المفاجئة. وفي ١٥ آب/أغسطس، أفادت التقديرات بمقتل ٦٥ شخصا وجرح ٥٣ شخصا، في حين ظل آخرون مفقودين. وتضررت عموما ٧٥٩ أسرة، ٥٥٠ منها في مقاطعة كابل. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن تؤدي حالات الجفاف في مقاطعتي الغور ودايكوندي إلى فقدان قدر كبير من المحاصيل. وفي تموز/يوليه، صدرت عن تقييم أجرته الأمم المتحدة توصية بتوفير المعونة الغذائية والبذور والعلف. وحسب التقديرات الأولية، يُتوقع أن يكون ١٣٥ ٠٠٠ شخص بحاجة إلى معونة اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر.

سادسا - مكافحة المخدرات

٤٦ - صدر في ٢٦ تموز/يوليه التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٣. وسلط التقرير الضوء على أن أفغانستان كانت مسؤولة عن ٧٤ في المائة من الإنتاج العالمي غير المشروع للأفيون في عام ٢٠١٢. فقد ارتفعت نسبة المناطق المزروعة بالخشخاش في العالم بما قدره ١٥ في المائة في عام ٢٠١٢، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الزيادات المسجلة في أفغانستان. إلا أن الإنتاج العالمي انخفض بحوالي ٣٠ في المائة، ويُعزى ذلك أساسا إلى ضالة الغلات في أفغانستان بسبب رداءة الأحوال الجوية. وقدر التقرير كذلك أن حوالي مليون أفغاني يعانون

من تعاطي المخدرات، وهو من أعلى مستويات الإدمان المسجلة في العالم، وأن نسبة ١٠ في المائة منهم فقط تتلقى شكلا ما من أشكال العلاج.

٤٧ - ووفقا لتقييم أجري مبكرا، يقدر تسجيل زيادة في زراعة الأفيون في ١٢ مقاطعة في عام ٢٠١٣. وكان الهدف من أنشطة القضاء على زراعة الأفيون التي قادها الحكام خلال الفترة المشمولة بالتقرير تخفيض أرقام الإنتاج. وفي ١٣ تموز/يوليه، أفادت التقديرات بالقضاء على زراعة خشخاش الأفيون في أراض وصلت مساحتها إلى ٢٦٢ ٨ هكتارا. وقد أسفر هذا الجهد عن خسائر في الأرواح بلغت ١٣٢ شخصا وعن جرح ٨٩ شخصا.

٤٨ - وفي الفترة بين ٣٠ حزيران/يونيه و ٣ تموز/يوليه، نظمت في طهران دورة تدريبية إقليمية في مجال مكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير القانونية والمعاملات النقدية المشبوهة، ضمت كبار الخبراء من أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان. وفي ٣ تموز/يوليه، استضافت جمهورية إيران الإسلامية الاجتماع الإقليمي السابع لوحدة الاستخبارات المالية من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في التصدي لغسل الأموال والمعاملات المالية المشبوهة. ويتمثل الهدف في تيسير وضع صك مشترك لتحسين تبادل المعلومات بشأن المعاملات المشبوهة، بما في ذلك التعامل مع الأرباح المتأتية من الاتجار بالمخدرات.

٤٩ - وتواصلت الجهود في إطار البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التي تقوده الأمم المتحدة من خلال عقد حلقة العمل الإقليمية الثانية بشأن تعزيز القدرات في مجال جمع البيانات المتعلقة بالمخدرات وتحليلها في إسلام آباد في الفترة بين ١ و ٤ تموز/يوليه. وقام المشاركون من البلدان الثمانية المشمولة بالبرنامج الإقليمي، فضلا عن سري لانكا وملديف ونيبال وبنغلاديش، بتبادل المعلومات بشأن تعاطي المخدرات وتجاربهم في مجال الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتعاطي المخدرات. وانعقد الاجتماع الأول لفرقة العمل المعنية بالبرنامج الفرعي للبرنامج الإقليمي بشأن الاتجاهات والآثار في نهاية حلقة العمل. وقد أبرز ذلك أن الحساسيات والوصمة الثقافية المرتبطة بتعاطي المخدرات تمثل تحديا هاما بالنسبة لإجراء الدراسات الاستقصائية القائمة على المقابلات في المنطقة. وفي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس، انعقد في طهران الاجتماع الرابع للفريق العامل الإقليمي للاستخبارات المعني بمراقبة السلاسل، الذي جمع بين موظفي إنفاذ القانون العاملين في مجال مراقبة السلاسل وحظرها من غرب ووسط آسيا. وتبادل المشاركون المعلومات عن حالة مراقبة السلاسل، بما في ذلك آخر عمليات ضبط المواد الخاضعة للمراقبة.

٥٠ - وفي إطار المبادرة الثلاثية، انعقدت سلسلة من الاجتماعات في كابل في الفترة بين ١٩ و ٢١ آب/أغسطس مع كبار المسؤولين من أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان الذين يعملون على توثيق التعاون في مكافحة المخدرات. وجررت مناقشة العمليات المشتركة ومكاتب الاتصال الحدودية والاتصالات وتبادل المعلومات.

سابعاً - دعم البعثات

٥١ - بعد خفض التمويل المخصص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بنسبة ١٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، بات من الضروري تجنب القيام في عام ٢٠١٤ بالمزيد من التغييرات التنظيمية الواسعة النطاق التي قد يكون من شأنها زيادة حدة الآثار المترتبة في الوجود الميداني للبعثة وفي أنشطتها. وقد تحققت زيادة أوجه الكفاءة من خلال التركيز على القيام بمهام متعددة وإعادة توصيف الوظائف والاستعانة بمصادر خارجية. وسحبت من الخدمة الطائرة القصيرة المدى التابعة للبعثة التي توفر رحلات منتظمة بين كابل ودي.

٥٢ - ومن منطلق سعيها إلى تضيق نطاق انتشارها بينما تمضي العملية الانتقالية قدماً وفي ضوء المسائل الأمنية والقيود المفروضة على الميزانية، ستغلق البعثة مكتبها في مقاطعة خوست في تشرين الأول/أكتوبر. ويُقترح أيضاً إعادة توصيف مكتب البعثة الإقليمي في باميان ليصبح مكتباً متعدد الوكالات اعتباراً من بداية عام ٢٠١٤، بحيث يزداد تركيز العمل في هذه المقاطعة التي تنعم عموماً بالسلام على المسائل الإنمائية. وإلى أن يتم إقرار الميزانية، سيكون عدد المكاتب الميدانية ١٣ مكتباً اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أي بما يمثل انخفاضاً من مجموع ٢٣ مكتباً في عام ٢٠١٢. وفي قندز، لا يزال يجري البحث عن أماكن عمل لاستيعاب المكتب الذي يتعين نقله أو إقفاله لأسباب أمنية. ووضعت البعثة مذكرات تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مزار الشريف وقندهار وغارديز بشأن تقاسم التكاليف والتخفيضات الإضافية في التكاليف التشغيلية المتعلقة بالأمن والموظفين المساعدين ومدفوعات الإيجار.

٥٣ - وواصل مكتب الدعم المشترك في الكويت توفير الدعم المتكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفي تموز/يوليه، أجرت أميرة حق، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، زيارة إلى المكتب وشهدت تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي في إطار مبادرات التعاون بين البعثات. وقد شرع المكتب في استعراض لملاكه الوظيفي من أجل تحليل أوجه الكفاءة المرتبطة بنقل المهام المتصلة بالموارد البشرية والشؤون المالية إلى الكويت.

ثامنا - ملاحظات

٥٤ - أكدت الزيارة التي قام بها نائبي على التزام الأمم المتحدة الطويل الأجل بمساعدة سلطات وشعب أفغانستان على تحقيق تطلعاتهم في السلام والعدالة والتنمية. وكانت من بين المواضيع التي طغت على ما سمعه نائبي ضرورة حماية المكاسب التي تحققت في العقد الماضي. وتجلت بوضوح الأهمية التي تتسم بها الانتخابات المقبلة والحاجة إلى تحقيق المصالحة لكفالة نجاح العملية الانتقالية وتوقعات البلد الطويلة الأجل. ووصلت إلى مسمعه نداءات واسعة النطاق تدعو الأمم المتحدة إلى القيام بدورها في دعم هذه العمليات السياسية التي يقودها الأفغان. كما شدد على ضرورة أن تكون المساعدة الدولية قابلة للتنبؤ بها في المدى الطويل بوصف ذلك جزءا من الالتزامات المتبادلة المتعهد بها في مؤتمر قمة شيكاغو وفي طوكيو.

٥٥ - وتشكل المؤسسات التمثيلية الفعالة أساس العمليات الانتقالية المستقرة. وستكون الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في عام ٢٠١٤ ودرجة الشمول في إجراءاتها من ضمن الأسس لكفالة الشرعية داخل البلد. إذ أن تلك الانتخابات ستتيح نقل السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية للمرة الأولى في أفغانستان وستكون أساسية لاستمرار الالتزام الدولي. وإني أرحب باعتماد قانون الانتخابات. فإن إطارا قانونيا سليما يؤكد استقلال اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المتصلة بالانتخابات يمثل الأساس لهيكل انتخابي متين وقواعد متفق عليها، مما يمكن من إجراء الانتخابات المقبلة. وتقع على عاتق أعضاء اللجنتين الجدد مسؤولية كبرى إزاء مستقبل بلدهم. وقد بلغ التخطيط التشغيلي، بما في ذلك التخطيط الأمني، درجة أكثر تقدما مقارنة بما كان عليه خلال الانتخابات السابقة، وإني أرحب بروح القيادة الأفغانية الواضحة التي تدل على أن أفغانستان، بشعبها ومؤسساتها وقواها السياسية والاجتماعية، تتولى فعلا المسؤولية عن الدورة الانتخابية ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن الضروري الآن التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن طرائق التمويل لكفالة السلاسة في عملية تعبئة الموارد.

٥٦ - وقد أحطت علما بالشواغل المشروعة التي أثارها السلطات الأفغانية والمجتمع الأفغاني، فضلا عن المجتمع الدولي، إزاء طريقة فتح مكتب حركة طالبان في الدوحة. وإن أي محادثات تجرى ينبغي أن تكون شاملة وأن ترافقها في مرحلة مبكرة تدابير لبناء الثقة تهدف إلى الحد من مستويات العنف، لا سيما في فترة الانتخابات، وتعزيز سلامة وأمن المدنيين الأفغان الذين عانوا من آثار النزاع لمدة طويلة. ويتوقع من الانتخابات الرئاسية المقبلة والمناقشات الجارية حاليا بين أصحاب المصلحة الأفغان بشأن بناء توافق في الآراء على الصعيد الوطني أن توضح مواقف المرشحين، بما في ذلك إزاء عملية السلام وكيفية تحقيق

المصالحة دون المساس بالمكاسب المحققة خلال السنوات الإثنتي عشرة الماضية. وإن الأمم المتحدة تدعم عملية سلام شاملة يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها وإني أشجع على بذل جميع الجهود التي تكفل الشروع فيها قريباً.

٥٧ - ومثل اجتماع كبار المسؤولين فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز وفقاً لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة ولتأكيد الحاجة إلى العمل النشط الرفيع المستوى لدفع عجلة الجهود المبذولة للوفاء بالالتزامات. ومن العناصر البالغة الأهمية للعملية الانتقالية كفالة الالتزامات الدولية بتوفير المساعدة بطرق تساعد المؤسسات والنظم المتعلقة بالميزانية في أفغانستان وتعزيزها. وإن الثقة في قدرات نظم الحوكمة والإدارة المالية الأفغانية تمثل بدورها عنصراً أساسياً. ومن المهم في هذا الصدد تعزيز توليد الإيرادات الداخلية وسن قانون مكافحة غسل الأموال. وفيما تمضي العملية الانتقالية قدماً في أفغانستان، ستواصل الجهات المانحة التأكيد على أهمية مواصلة إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، لكفالة تحقيق أفضل النتائج الإنمائية للشعب الأفغاني، فضلاً عن الحفاظ على التزام القواعد الشعبية للجهات المانحة. وإن إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة سيظل أولوية واضحة، شأنه في ذلك شأن الجهود المبذولة لكفالة محافظة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على مركز الاعتماد "ألف" في عملية الاعتماد الدولي المقبلة.

٥٨ - وقد أدى الشروع في المرحلة الخامسة والأخيرة من العملية الانتقالية الأمنية خلال الربع الحالي من السنة وتولي قوات الأمن الأفغانية القيادة في جميع أنحاء البلد إلى تأكيد عزم القوة الدولية للمساعدة الأمنية على إنهاء عملياتها في العام المقبل. وقد برهنت قوات الأمن الأفغانية على قدرات متزايدة وتصميم قوي على الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية بينما يجري الكشف عن الفجوات وأوجه القصور بصورة أكثر وضوحاً. ويظل الأمن مشكلة في عدد من المناطق الريفية في الغالب، بما في ذلك شمال البلد. ومما يدعو إلى القلق ازدياد عدد الخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين، وهو ما يرفع معدلات الوفيات والإصابات إلى أعلى المستويات الموثقة في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠١. ولا يزال المتمردون يستهدفون المسؤولين الحكوميين المدنيين وموظفي الخدمة المدنية. وإني أدعو جميع الأطراف إلى احترام المدنيين والوفاء بالالتزامات الدولية.

٥٩ - ولا يمكن عزو الاضطرابات وحالات النزاع جميعها إلى حركة طالبان والجماعات الإرهابية عبر الوطنية المرتبطة بتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات المسلحة المناوئة للحكومة. وفي هذه الأوضاع المتقلبة التي لا يمكن التنبؤ بها، تسعى جماعات الجريمة المنظمة الضالعة في الاتجار بالمخدرات والجماعات المسلحة غير القانونية المتعددة إلى فرض نفوذها.

وهذا سبب آخر يجعل نقل السلطة السياسية بنجاح من خلال انتخابات رئاسية وضمان استمرارية الدعم الدولي المقدم إلى أفغانستان وقابلية التنبؤ به من الأمور ذات الأهمية الحاسمة لكفالة عدم إعطاء انطباع بوجود فراغ في المجال الأمني وفي سدة الحكم.

٦٠ - وقد سرتني المناقشات المثمرة التي جرت بين الرئيس قرضاي ورئيس الوزراء نواز شريف في إسلام آباد. ودل تمديد الزيارة بيوم واحد على الاستعداد المحمود من جانب الطرفين على العمل معاً لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويتفق ذلك مع الاستنتاجات التي توصلت إليها خلال زيارتي إلى باكستان التي أكد خلالها رئيس الوزراء الجديد على أهمية تعزيز علاقات حسن الجوار. ويحظى بتقدير بالغ التمديد الأخير الذي يسمح للآخرين الأفغان بالبقاء في باكستان وسط الجهود المتواصلة الرامية إلى كفالة حلول مستدامة للعائدين. وتعتبر المشاركة البناءة لبلدان المنطقة والتعاون فيما بينها أمرين أساسيين لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل وتعزيزه. وتمثل عملية اسطنبول، التي تقوم فيها أفغانستان بدور رئيسي، عنصراً هاماً لتحقيق ذلك. ونشجع جميع البلدان الرائدة في مجال تدابير بناء الثقة على كفالة أن تكون الأنشطة العملية جارية بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ولني أرحب بعرض الصين استضافة الاجتماع الوزاري لعملية اسطنبول في الصيف المقبل بوصفه إقراراً بأهمية الحلول الإقليمية.

٦١ - وستستمر شراكة الأمم المتحدة مع أفغانستان المتمتعة بالسيادة في التطور دعماً للأولويات والاحتياجات الأفغانية. وفيما تظطلع المؤسسات الأفغانية بدور قيادي أقوى، أرى من الضروري أن يتحول دور الأمم المتحدة بصورة متزايدة من تقديم الخدمات إلى تعزيز قدرة أفغانستان ومرونتها وإلى دعم العمليات التي يقودها الأفغان. وأرحب بتعزيز التنسيق بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للمضي قدماً في برنامج "وحدة العمل في الأمم المتحدة". وسيسهم ذلك في تحقيق مواءمة أفضل بين أنشطتنا والأولويات الوطنية بطرق منها بذل الجهود للحد من التكاليف البرنامجية وتكاليف المعاملات المالية ومعالجة مسألة "الخدمة المدنية الثانية" واتباع أساليب في العمل تكفل ألا ينظر إلى الأمم المتحدة على أنها تتنافس مع الحكومة على تقديم الخدمات والحصول على الأموال من مصادر دولية.

٦٢ - وخطّة العمل الإنساني المشتركة لعام ٢٠١٣ ممولة حالياً بنسبة ٦٣ في المائة، وهو انعكاس إيجابي في الاتجاه مقارنة بالسنوات الأخيرة التي شهدت تراجعاً في تمويل الأعمال الإنسانية. وأرحب بتوصية منسق الشؤون الإنسانية بإنشاء صندوق إنساني مشترك يقوم، إلى جانب توفير تمويل جديد، بتوجيه قدر أكبر من الموارد إلى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني

التي لا تحصل على تمويل كاف، بما في ذلك المنظمات الأفغانية غير الحكومية التي تمثل الدعامة الأساسية للاستجابة في البلد. ومما يدعو إلى القلق ازدياد التشرد بسبب النزاع، لا سيما في المناطق النائية. وينبغي بذل الجهود لإقامة آليات تكفل أن يجد أولئك المشردون ملاذاً آمناً وأن يحصلوا على المساعدة الإنسانية. وأدعو جميع الأطراف إلى العمل على تعزيز إمكانية الوصول في المناطق التي يدور فيها النزاع.

٦٣ - وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الموظفين الوطنيين والدوليين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ولممثلي الخاص، يان كوبيتشن، على تفانيهم المتواصل، رغم الظروف الصعبة عموماً، في الوفاء بالتزاماتنا دعماً لشعب أفغانستان.